

قال في تاريخ مكة...
والصحيح عليه وكذا الإجماع الذي قيل فيه
وأما مكان السير فإن قيل هذه الامور ويبيح من بكثرة الذهاب فيه
إلى الحج على السير المعناد وأما استطاعة تخصيص بقية فهو ان يعجز عن نفسه
موت أو كراوت ما نذ أو مرض لا يرجي والذو وهم حيث لا يستطيع
السير على الرحلة الاستشفة شديدا وهذه العاجز التي يسمى معضوبا
بالعين المهملة والقاد المعجزة فتجب الاستنابة عن البيت إذا كان
قد استطاع في حبوته ولم يخرج هذه أن كان له تركه والى فلا تجب على الوا
سائر ولا تجوز للولاء والواجب الحج عنه سواء أوصى به أم لا وأما
المفضوب فلا يخرج الحج عنه بغير إذنه وتجب الاستنابة إن وجد مالا
يستأجر به من الحج عنه فاضلا عن حاجته يوم الاستحباب خاصة سواء
وجهه أجرة ساجب أو ما يشترط ان يرضى بأجرة السفر لم يخرج المال
ووجهه من يتبع عنه الحج من أولاده وأولاده الذكور والإناث
لزمه استنابته بشرط ان يكون الولد حج عن نفسه ويوثق به وهو غير
مفضوب ويولد الإخوة الإحبابي الطاعة فهما كالولد على الأصح ولو
بأن الولد أو غيره المال يلزمه بقوله على الأصح وتجب الاستنابة في
حج التطوع الميت والمفضوب على الأصح ولو استناب المفضوب من
يخرج عنه حج عنه فميت المفضوب وشي لم يخرج على الأصح بل عليه
ان يخرج **فريع** إذا وجدت شرابط الحج وجب على الترخي فله
التأخير ما لا يخش المضرب فان خشي منه حرم عليه التأخير على الأصح
هذه أمه هنا وقال مالك والبخاري والشافعي والحنيفي والحنيفي
ثم عندنا إذا أخر ومات تليتا اندمات عاصيا على الأصح لتقر بيطه ومن
فوالله مؤد عاصيا الله لوبه شهادة بشهادة ولم تخبرها حيا مات لم تخبر
بها كمالوبان فسقط وتخرج بعصيانه من السنة الأخيرة من نسبي
الإمكان **فريع** من وجب عليه حجة الإسلام لا يصح منه غيرها

مشقة شديدا والصحيح عليه وكذا الإجماع الذي قيل فيه
وأما مكان السير فإن قيل هذه الامور ويبيح من بكثرة الذهاب فيه
إلى الحج على السير المعناد وأما استطاعة تخصيص بقية فهو ان يعجز عن نفسه
موت أو كراوت ما نذ أو مرض لا يرجي والذو وهم حيث لا يستطيع
السير على الرحلة الاستشفة شديدا وهذه العاجز التي يسمى معضوبا
بالعين المهملة والقاد المعجزة فتجب الاستنابة عن البيت إذا كان
قد استطاع في حبوته ولم يخرج هذه أن كان له تركه والى فلا تجب على الوا
سائر ولا تجوز للولاء والواجب الحج عنه سواء أوصى به أم لا وأما
المفضوب فلا يخرج الحج عنه بغير إذنه وتجب الاستنابة إن وجد مالا
يستأجر به من الحج عنه فاضلا عن حاجته يوم الاستحباب خاصة سواء
وجهه أجرة ساجب أو ما يشترط ان يرضى بأجرة السفر لم يخرج المال
ووجهه من يتبع عنه الحج من أولاده وأولاده الذكور والإناث
لزمه استنابته بشرط ان يكون الولد حج عن نفسه ويوثق به وهو غير
مفضوب ويولد الإخوة الإحبابي الطاعة فهما كالولد على الأصح ولو
بأن الولد أو غيره المال يلزمه بقوله على الأصح وتجب الاستنابة في
حج التطوع الميت والمفضوب على الأصح ولو استناب المفضوب من
يخرج عنه حج عنه فميت المفضوب وشي لم يخرج على الأصح بل عليه
ان يخرج **فريع** إذا وجدت شرابط الحج وجب على الترخي فله
التأخير ما لا يخش المضرب فان خشي منه حرم عليه التأخير على الأصح
هذه أمه هنا وقال مالك والبخاري والشافعي والحنيفي والحنيفي
ثم عندنا إذا أخر ومات تليتا اندمات عاصيا على الأصح لتقر بيطه ومن
فوالله مؤد عاصيا الله لوبه شهادة بشهادة ولم تخبرها حيا مات لم تخبر
بها كمالوبان فسقط وتخرج بعصيانه من السنة الأخيرة من نسبي
الإمكان **فريع** من وجب عليه حجة الإسلام لا يصح منه غيرها

وغيره في ان وصي الله
وان لم يستطع في حاله
وان لم يستطع في حاله
وان لم يستطع في حاله

وغيره في ان وصي الله
وان لم يستطع في حاله
وان لم يستطع في حاله
وان لم يستطع في حاله

قلها

الحج والعمرة
الحج والعمرة
الحج والعمرة

قبلها فلو اجتمع عليه حجة الإسلام ثم القضاء ثم الذبح ولو احرم بغيرها
وقع عنهما لا يعتقون ومن عليه قضاء أو صلح لا يخرج عن غير فلو احرم من
غيره وقع عن نفسه عما عليه ولو استاجر المفضوب من الحج عنه من البيت
وعليه حجة الإسلام ووقع عن حجة الإسلام ولو استاجر لم يحصن حج
عنه للحج في سنة واحدة أجزاء وفروع هذه الباب كثيرة وفيما
اشترت البية نسبة عما بقي والله اعلم **الباب الثاني في الإحرام**
فصل في ميقات الحج له ميقاتان تامان ومكانان أما التامان
فهو شؤال وذي القعدة وعشر ليل من ذي الحجة أخرها طلوع الفجر يوم
العيد فلا ينعقد الإحرام بالحج في غير هذه المدة فان احرم به في غيرها
لم ينعقد حجاً وانعقد عمرة مجزية عن عمرة الإسلام على الأصح وقيل
ينعقد عمرة ولا تخزي عن عمرة الإسلام وقيل لا يكون عمرة بل يخلل
بعمل عمرة وقيل لا ينعقد الحج في ليلة العيد بل يحكمه حكم غير شهر الحج
ولو احرم قبل شهر الحج احرما مطلقا انعقدت عمرة واقام ميقات الحجابي
فأنا يس فيه فيمان أحله ما من هو مكة مكيًا كان أو غير يافيقا أنه
بالحج نفس مكة وقيل مكة وسائر الحرم والصحيح هو الأول وان تخبر
من جميع بقاع مكة وسائر الأفضل قولان للشافعي رحمه الله تعالى والصحيح
منهما أن تخبر من باب ذاك والثاني من المسجد قريبا من البيت ويحج
ان يكون لإحرام القيمة مكة يوم التزوية وهو الثامن من ذي الحجة وسواء لا
القيمة مكة الإحرام مفر من الألبان بين الحج والعمرة فميقاته ما ذكر
ناه وقيل ان اداء القران لزمه انشاء الإحرام من اذني الحرام كمالوا اذ العمرة
وجدها والصحيح ما قلناه من القسم الثاني الإرفعي وهو غير القيمة مكة
وهو اقبحهم خمسة **أحدها** ذو الحليفة ميقات من توحيد من المدينة وهي
المدينة على نحو ستة أميال بينه وبين مكة نحو عشرة مراحل **الثاني**
الحقفة ميقات المتوجهين من الشام على طريق نواك والمتوجهين
من اليمن منسوبة فهو مكة مسكنة في ذكورية
من اربع كما فعله الناس اليوم احرام في البقا
ت والتي يظهر ان لا يكون مفضولا لكثر
الناس لجهاهم فيها ما حاشية ابن حجر ٥٥

المدينة على نحو ستة أميال بينه وبين مكة نحو عشرة مراحل
الحقفة ميقات المتوجهين من الشام على طريق نواك والمتوجهين
من اليمن منسوبة فهو مكة مسكنة في ذكورية
من اربع كما فعله الناس اليوم احرام في البقا
ت والتي يظهر ان لا يكون مفضولا لكثر
الناس لجهاهم فيها ما حاشية ابن حجر ٥٥

الحج والعمرة
الحج والعمرة
الحج والعمرة

الحج والعمرة
الحج والعمرة
الحج والعمرة